

إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31

مقدمة

إلتزاماً بما نصت عليه قواعد الحوكمة الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ يوليو 2016 و قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 100 لسنة 2020 بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية وتعديلاته بتاريخ يونيو 2021 وكذلك تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية الصادرة في ديسمبر 2021 بشأن القيد والشطب والذي تم اعتباره قاعدة أساسية نحو تطوير مفاهيم ومكونات الحوكمة داخل الشركة خلال عام 2024 وتأسيساً لمرحلة جديدة من الحوكمة لدى شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية تم مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة المعمول بها لدى الشركة على عدة مستويات بدءاً من مراجعة هيكل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مروراً بإقرار معايير التقييم الذاتي الخاص بأعضاء المجلس لما في ذلك من أهمية لتعزيز قواعد الشفافية لدى شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية وصولاً إلى مراجعة قواعد السلوك المهني.

وفي إطار تقديمنا لتقرير الحوكمة للعام 2024 فإننا نود التأكيد على إستمرار حرص شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية على تطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة والتي وضعت أطرها مقرارات لجنة بازل والقواعد الدولية للحوكمة وحددتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغيرها من الجهات والمؤسسات الدولية ذات الشأن مع الحرص على الالتزام التام بقواعد وإرشادات الحوكمة الصادرة من الجهات الرقابية المصرية .

كما نؤكد على أنه لم يتم إتخاذ أى إجراءات ضد الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل جهات رقابية أو قضائية مع عدم تسجيل أي مخالفة قانونية على الشركة لدى أي من الجهات الرقابية .

تقرير حوكمة الشركات المفيدة بالبورصة المصرية عن العام المالي 2024 الخاص بشركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية

١. بيانات عن الشركة :

إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية			اسم الشركة
تقديم الدعم الفني والمالي والإداري للشركات التي تساهم بها الشركة والتي تعمل في مجال التحول الرقمي ومساعدتها في تنمية حجم أعمالها وأغراض أخرى .			غرض الشركة
٢٥ سنة تبدأ من ٢٠٠٥/٦/٨	المدة المحددة للشركة	٢٠٢١/١٠/٠٤	تاريخ القيد بالبورصة
خمسون قرشاً للسهم	للقيمة الاسمية للسهم	الإستثمار ١٩٩٧/٨ المعلن بالقانون ٧٢ نسبة ٢٠١٧ والقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	القانون الخاضع له الشركة
١,١٥٥,٥٥٥,٥٥٥,٥	آخر رأس مال مسجل	٤ مليارات جنيه	آخر رأس مال مرخص به
٢٠٠٥/٦/٨ في ١٥٠٢٦	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	١,١٥٥,٥٥٥,٥٥٥,٥	آخر رأس مال مدفوع
أسماء عيد المنعم الوكيل			اسم مسئول الاتصال
مبنى ١٣ - ب ٨٢ - القرية الذكية - الكيلو ٢٨ طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى - الجزيرة			عنوان المركز الرئيسي
٠٢٣٨٢٧١٤٠٠	أرقام الفاكس	٠٢٣٨٢٧١٣٠٠ / ٠١٠٣٠٣١٩٤٠٤	أرقام التليفونات
www.efinanceinvestment.com			الموقع الإلكتروني
asmaa_elwakil@efinance.com.eg			البريد الإلكتروني

٢. الجمعية العامة للمساهمين:

تتكون الجمعية العامة من كافة مساهمي الشركة كلا بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهمها ولكل مساهم حق حضور الجمعية العامة وتقوم الشركة بتسجيل إجراءات حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة مع الالتزام بأحكام القانون والنظام الأساسي للشركة المتعلقة بالإجراءات والمواعيد المقررة لدعوة الجمعية العامة وكيفية إدارتها واستخدام التصويت التراكمي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة حيث تتم إدارة الجمعية العامة على النحو الذي يسمح لكافة المساهمين بالتعبير عن آرائهم في ضوء ما ينظمه القانون والنظام الأساسي وبما يتوافق مع جدول أعمال الجمعية من موضوعات مصحوبا بالبيانات والمعلومات التي تمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم كما يتم الرد على كافة الاستفسارات الواردة من المساهمين المرسله قبل الاجتماع لتضمينها ضمن جدول الأعمال وفقا لضوابط إتاحة استخدام الأنظمة الإلكترونية في حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركات المقيض لها أسهم بالبورصة المصرية أه وبما يسمح للشركة بعقد جمعياتها العمومية ويتيح لجميع المساهمين الاشتراك في الجمعية سواء كانوا داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها فقد تقرر عقد اجتماع الجمعية العامة والعادية وغير العادية بمقر الشركة و عبر تقنية الاتصال والتصويت عن بعد وتقوم الشركة بالإفصاح عن القرارات التي تم اتخاذها وجميع الأحداث الجوهرية خلال الجمعية العامة .

وتلتزم الشركة بموافاة البورصة المصرية أولا بملخص قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها ويحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع بما يحقق إتاحة المعلومات للجميع بشكل عادل . ثانيا بمحضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية موقع من السيد/ رئيس مجلس الإدارة ومعتمد من مراقب الحسابات خلال أسبوع من تاريخ الاجتماع ثالثا بمحضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية موثق من الهيئة العامة للاستثمار خلال ثلاثة أيام من تاريخ إستلام التوثيق كما تلتزم الشركة بموافاة الهيئة العامة للاستثمار بمحضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية خلال عشرة أيام من تاريخ الانعقاد وذلك لاعتماد المحاضر والسير في إجراءات تنفيذ قرارات الجمعية .

دوجع

3. هيكل الملكية :

حصة % من أسهم الشركة فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية ٢٠٢٤/١٢/٣١	النسبة %
الشركة السعودية المصرية للاستثمار	الشركة السعودية المصرية للاستثمار	٥٩٥,٠١٧,١٠٢	٢٥,٧%
بنك الإستثمار القومي	بنك الإستثمار القومي	٥٠٤,٠٤١,٠١٩	٢١,٨٠%
بنك مصر	بنك مصر	١٥٤,٥٤٥,٣٠١	٦,٦٨%
شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي (EBC)	شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي	١٥٤,٥٤٥,٢٩٩	٦,٦٨%
البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي المصري	١٥٤,٥٤٥,٢٩٩	٦,٦٨%
الشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية (ECIP)	الشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية	١٥٤,٥٤٥,٣٠١	٦,٦٨%
الإجمالي		١,٧١٧,٢٣٩,٣٢١	٧٤,٢٢%

4. مجلس الإدارة :

يرأس الشركة مجلس إدارة بناء على التكاليف الصادر من الجمعية العامة غاليته من غير التنفيذيين من ذوي الخبرة والكفاءة التي تمكنه من توجيه وتسيير أمور الشركة بكل اقتدار وحرفية. لمجلس الإدارة الدور الأساسي في وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيم على سير العمل . وكذلك مراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة مخاطر الشركة، وتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب اتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم.

ومن أهم وأبرز مسؤوليات مجلس الإدارة :

- وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة كذلك فإن المجلس مسؤول عن وضع نظام الإنذار المبكر في كشف أي خلل أو انحراف قد يحدث وضمان سرعة اتخاذ الإجراءات المناسبة كما يتضمن هذا النظام سبل حماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
- وضع خطة لتتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا فضلا عن أعضاء مجلس الإدارة بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.
- تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضائه أو لجانته أو غيرهم، وكذلك تحديد مدة التفويض، دورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية، ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.
- وضع الإجراءات الوقائية والأدوات والآليات التي تعمل على تأمين تدفق المعلومات والسيطرة على دقة وسلامة البيانات داخل الشركة وحمايتها من التلاعب والاختراق سواء من داخل الشركة أو من خارجها مثل تأمين استخدام الإنترنت وأجهزة المحمول ضد الاختراقات والقرصنة.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الإتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان استقلالية كل من نشاطات المراجعة الداخلية والالتزام بالشركة.
- تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والفهم لكافة أعمال الشركة.

د. ج. ج.

تشكيل مجلس الإدارة – اعتباراً من تاريخ 2021/10/04 (الفيد بالبورصة)

م	اسم العضو	جهة التمثيل	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)	تاريخ الالتحاق بالمجلس	عدد الأسهم
١	إبراهيم علي بهاء الدين سرحان		تنفيذي	٢٠٢١/١٠/٠٤	١,٧٤٩,٩٩٩
٢	إبراهيم عيد السلام إبراهيم علي	عضو مستقل	مستقل	٢٠٢١/١٠/٠٤	
٣	هشام إبراهيم شعراوي	الشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية	غير تنفيذي	٢٠٢١/١٠/٠٤	١٥٤,٥٤٥,٣٠١
٤	أحمد بن محمد بن سمران العززي	الشركة السعودية المصرية للإستثمار	غير تنفيذي	٢٠٢٢/١١/١٤	٥٩٥,٠١٧,١٠٢
٥	خالد بن عبد الله بن ناصر الحصان		غير تنفيذي	٢٠٢٢/١٢/٢٨	
٦	داليا مصطفى كامل عبد الفتاح	بنك الإستثمار القومي	غير تنفيذي	٢٠٢١/١٠/٠٤	٥٠٤,٠٤١,٠١٩
٧	خالد زكريا محمد أمين أبو الذهب		غير تنفيذي	٢٠٢١/١٠/٠٤	
٨	إيهاب السيد محمد نورة	بنك مصر	غير تنفيذي	٢٠٢٣/٠٨/١٤	١٥٤,٥٤٥,٣٠١
٩	محمد جميل محمود قنديل	البنك الأهلي المصري	غير تنفيذي	٢٠٢١/١٠/٠٤	١٥٤,٥٤٥,٢٩٩
١٠	أمين عصمت محمود حسين	شركة بلوك مصر للتقدم التكنولوجي	غير تنفيذي	٢٠٢١/١٠/٠٤	١٥٤,٥٤٥,٢٩٩
١١	لدى محمد وصفي حسين مسعود	عضو مستقل	مستقل	٢٠٢١/١٠/١٢	
١٢	طارق محمود أحمد المحمودي	عضو مستقل	مستقل	٢٠٢١/١٠/١٢	

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

حصلت الشركة على خطاب استثناء من الفصل بين الصفتين لاعتبارات الشركة الخاصة حيث أن الرئيس والعضو المنتدب هو شخص واحد والمرحلة الحالية تتطلب ثبات المركز القانوني للشركة عن طريق ثبات وحدة التوجيه والجمع بين الصفتين.

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب مسئولاً بصفة رئيسية عن حسن أداء المجلس بشكل عام ويقع على عاتقه مسؤولية إرشاد وتوجيه المجلس لضمان فاعلية أدائه ويتحلى بالخبرة المطلوبة والكفاءة والصفات الشخصية التي تمكنه من الوفاء بمسؤولياته كما أنه يعد الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي بصفته الرئيس التنفيذي وله أوسع السلطات لإدارة شئون الشركة المالية والإدارية وهو المسئول عن تحديد الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل والتي تضمن تحقيق النمو للأرباح وحسن استخدام الأصول والموارد لتحقيق الفاعلية المالية ومن أهم مسؤولياته :

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة .
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات .
- التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فاعلية تنفيذ القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يبين مدى التزام العضو بواجبات وظيفته.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فاعلية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فاعلية أداء لجان المجلس.
- تنفيذ الإستراتيجية وخطة الشركة السنوية الموضوعة والمعتمدة من مجلس الإدارة .
- رئاسة العمل التنفيذي بالشركة وتصريف أمورها اليومية، والإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام الشركة ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة، واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف، وكذلك العمل على زيادة رضا العملاء عن الشركة.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للشركة والمعتمدة من مجلس الإدارة .
- اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة بالتشاور مع أعضاء المجلس.
- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال الشركة وتقييم أدائها، وكذلك تقرير حوكمة الشركات، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير.
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطة التي يعتمدها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة الشركة.

أمين سر مجلس الإدارة

ومن أهم مهامه ومسئوليته:

- معاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف .
- تدوين محاضر الاجتماعات وحفظها.
- متابعة استصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- الإعداد والتحضير لاجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة .
- الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعيات العامة العادية وغير العادية وحفظ محاضرها.
- متابعة توثيق المحاضر واستيفاء ملاحظات الجهات المعنية بشأنها.
- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان.
- تبني نشر فهم مبادئ الحوكمة بين أعضاء مجلس الإدارة والقيادات العليا وجميع العاملين بالشركة بما لا يتعارض مع دور الإدارات المعنية الأخرى بالشركة.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب .
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة .
- التنسيق مع اللجان المعنية في إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس في عملية تقييم أعضاء المجلس وأعضاء اللجان، والمقترحات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص اختيار أو استبدال أحد الأعضاء.
- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على دراية بأهم ما قد يستحدث من مسؤوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في أنشطة الشركة أو في الإطار القانوني الخاضعة له، وذلك في حدود مسؤولياته ودون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
- تقديم المعلومات اللازمة عن الشركة للأعضاء الجدد وتقديمهم لباقي الأعضاء

راجع

5. لجان المجلس

قام مجلس الإدارة بتشكيل عددا من اللجان المنبثقة منه لتدعمه ومعاونته في تنفيذ مسؤولياته والمهام الموكلة إليه حيث تم تشكيل اللجان وفقا للقرارات والقرارات المنظمة لذلك. تقوم اللجان بعرض تقاريرها وتوصياتها على مجلس الإدارة بشكل دوري لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأنها على النحو المحدد في اختصاصات كل منها.

تشكيل اللجان

م	اسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)	لجان المجلس					المنصب في اللجنة
			لجنة المراجعة والحوكمة	لجنة الترشيحات والمزايا	لجنة الإستراتيجية	لجنة المخاطر	لجنة الاستثمار	
١	إبراهيم علي سرحان	تنفيذي						رئيس # عضو *
٢	إبراهيم عبد السلام إبراهيم	مستقل					#	
٣	هشام إبراهيم شعراوي	غير تنفيذي				#		
٤	أحمد بن محمد العنزي	غير تنفيذي			*			
٥	خالد بن عبد الله الحصان	غير تنفيذي		*			*	
٦	داليا مصطفى عبد الفتاح	غير تنفيذي		#			*	
٧	خالد زكريا أبو الذهب	غير تنفيذي	*			*		
٨	إيهاب السيد محمد ليرة	غير تنفيذي			*			
٩	محمد جميل محمود قنديل	غير تنفيذي			*			
١٠	أيمن عصمت محمود حسين	غير تنفيذي			*			
١١	ندى محمد وصفي مسعود	مستقل			*	*		
١٢	طارق محمود المحمودي	مستقل		*				

سير إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لإجتماعات المجلس واللجان وإجتماعات الجمعية العامة.

تم عقد 9 جلسات لإجتماع مجلس الإدارة خلال العام وقد حضر كافة الأعضاء النسبة الكبرى من مرات الإنعقاد كما هو موضح بالجدول التالي:

م	اسم العضو	مجلس الإدارة	الجمعية العامة (عادية/غير عادية)	لجنة المراجعة والحوكمة	لجنة المخاطر	لجنة الإستراتيجية	لجنة الترشيحات والمزايا	لجنة الاستثمار
١	إبراهيم علي سرحان	٩/٩	٣/٣					
٢	إبراهيم عبد السلام إبراهيم	٩/٩	٣/٣					٣/٣
٣	هشام إبراهيم شعراوي	٩/٩	٣/٣		٢/٢			
٤	أحمد بن محمد العززي	٩/٨	٣/٣			٢/٢		
٥	خالد بن عبد الله الحصان	٩/٩	٣/٣				٢/٢	٣/٣
٦	داليا مصطفى عبد الفتاح	٩/٩	٣/٣				٢/٢	٣/٣
٧	خالد زكريا أبو الذهب	٩/٩	٣/٣	٦/٦	٢/٢			
٨	إيهاب السيد محمد درة	٩/٨	٣/٣			٢/٢		
٩	محمد جميل محمود فنديل	٩/٩	٣/٣			٢/٢		
١٠	أيمن عصمت محمود حسين	٩/٩	٣/٣			٢/٢		
١١	ندى محمد وصفي مسعود	٩/٩	٣/٣		٢/٢	٢/٢		
١٢	طارق محمود المحمودي	٩/٩	٣/٣				٢/٢	

لجان المجلس:

يساعد مجلس الإدارة في تولي مسؤولياته وواجباته عدد خمسة لجان مختصة منبثقة عنه. ترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وذلك لمساعدته على القيام بمهامه على خير وجه والارتقاء بكفاءته وتشمل اللجان المنبثقة عن المجلس وهي :-
لجنة المراجعة والحوكمة، ولجنة المخاطر، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الإستثمار ولجنة الاستراتيجية .

لجنة المراجعة والحوكمة :

هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتتكون من أعضاء غير تنفيذيين و مستقلين كما تضم عضوان خارجيين على درجة كبيرة من الخبرة في مجال المراجعة والحوكمة ومن أهم أهداف اللجنة الآتى :

- التأكد من سلامة القوائم المالية.
- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ توصياتها.
- اقتراح تعيين مراقب الحسابات ومراجعة العروض الخاصة بتابعيهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- التأكد من تطبيق الأساليب الرقابية للمحافظة على أصول الشركة وإجراء التقييم الدوري للإجراءات الإدارية للتأكد من الالتزام وإعداد تقارير لمجلس الإدارة .
- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالشركة وصياغة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.
- إعداد تقرير سنوي عن مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد.
- مراجعة التقرير السنوي للشركة وتقرير مجلس الإدارة وبالأخص فيما يتعلق ببند الإفصاح وغيرها من البنود ذات الصلة بحوكمة الشركات.

- دراسة ملاحظات الجهات الرقابية على تطبيق الحوكمة بالشركة وأخذها في الاعتبار ومتابعة ما تم بشأنها.
- وضع الآلية المناسبة التي من خلالها يتمكن العاملون في الشركة من تقديم ملاحظاتهم بشأن أي تجاوز للأنظمة الداخلية للشركة بما في ذلك الأنظمة ذات العلاقة بإعداد القوائم المالية على أن تضمن تلك الآلية ضمان عدم الإخلال بحقوق مقدم الملاحظة بسبب تقديمه لها بشرط حسن النية.
- وضع الإجراءات المناسبة لمباشرة ومتابعة ملاحظات العاملين في الشركة وضمن إستقلالية تلك الإجراءات.

لجنة المخاطر:

- تتكون لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء ومن أهم مسؤولياتها الآتي:
- وضع استراتيجية وسياسات شاملة لإدارة المخاطر المتعلقة باستثمارات المجموعة بما يتناسب مع طبيعة وحجم أنشطة الشركة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للشركة، والتحقق من تنفيذها ومراجعتها وتحديثها بناءً على المتغيرات الداخلية والخارجية للشركة.
 - تحديد مستوى مقبول للمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة والحفاظ عليه والتحقق من عدم تجاوز الشركة له.
 - التحقق من جدوى استمرار الشركة ومواصلة نشاطها بنجاح، مع تحديد المخاطر التي تهدد استمرارها خلال الإثني عشر شهراً القادمة.
 - الإشراف على نظام إدارة المخاطر بالشركة وتقييم فعالية نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة؛ وذلك لتحديد أوجه القصور بها.
 - ضمان مراجعة المخاطر الرئيسية الخارجية و الداخلية على أساس ربع سنوي.
 - التأكد من أن موظفي الشركة والسياسات والعمليات والمعدات محمية بشكل استباقياً من التهديدات السيبرانية .
 - تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر.
 - ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر.
 - تلقي تقارير نصف سنوية عن الحوادث والشكاوى والتأكد من أن أي إجراءات تصحيحية تتخذ في أعقاب هذه الحوادث والشكاوى كافية.
 - النظر في أي إجراء ضروري محدد في الاستعراضات في أعقاب الحوادث الخطيرة، أو من الاستعراضات التي تجريها عمليات المراجعة الداخلية أو الخارجية والموافقة عليها.
 - مراجعة ما تثيره لجنة المراجعة من موضوعات قد يكون لها تأثير على إدارة المخاطر بالشركة.

لجنة الإستثمار :

- تتكون اللجنة من خمسة من أعضاء ويترأسها عضو مستقل ومن أهم مسؤولياتها:
- الفهم والإلمام بأهداف الشركة الإستثمارية وكيف تدعم مهمة الشركة.
 - وضع السياسات والإرشادات الإستثمارية للشركة ومراجعتها بانتظام.
 - التوصية بترشيح الإستثمارات المستقبلية للشركة للاعتماد من المجلس.
 - مراقبة أداء الصناديق الإستثمارية ودراسة مدى تأثيرها على سياسات الشركة وإرشاداتها.
 - مراقبة أداء مديري الإستثمار وتقييمهم والنظر في الاحتفاظ أو إستبدال أي فرد منهم وتقييم أداء صناديق الإستثمار في المحفظة.
 - مراجعة خلفيات أعضاء اللجنة للتأكد من عدم وجود تعارض في المصالح.
 - تفسير سياسات الإستثمار وحل الأسئلة المرتبطة بالمحفظة.
 - تحديد مبلغ الإشتراكات اللازم لمحفظة الشركة.
 - إخطارات التوريد والتقارير والإفصاحات كما هو مطلوب بموجب سياسة الشركة أو قوانينها وألوانها وتعليمات الجهات الرقابية والقوانين المحددة لعمل الشركة.
 - مراجعة الرسوم التي تكبدها المحفظة للتأكد من أنها معقولة.
 - إعداد وحفظ النماذج اللازمة حسب ما تقتضيه القوانين واللوائح.
 - مراجعة البيانات المالية المدققة وغير المدققة للمحفظة والتقارير المالية الأخرى.
 - تقوم بإجراء التعديلات وتصحيح الأخطاء في المحفظة حسب الضرورة.
 - اختيار ومراقبة واستبدال المستشارين الداخليين والمستشارين الخارجيين للمحفظة من أجل فعالية وملاءمة المسؤوليات.



لجنة الترشيحات والمزايا :

- تتكون اللجنة من عدد أربعة أعضاء ومن أهم مسؤوليات اللجنة:
- دراسة إحتياجات الشركة من الكوادر البشرية ذات الكفاءة لشغل المناصب الرئيسية فضلاً عن وضع معايير إستراتيجية لإنتخاب أو تعيين عضو مجلس الإدارة .
- تحديد مسؤوليات أعضاء المجلس من التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، ووضع التوصيف الوظيفي للقيادات التنفيذية العليا بالشركة.
- وضع سياسة واضحة لتتابع السلطة في الشركة لضمان استمرارية أعمال الشركة من خلال توافر الكوادر ذات الكفاءة بشكل مستمر.
- تقديم المقترحات فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة .
- تقديم المقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء بمجلس الإدارة .
- التحقق بصفة مستمرة من استقلالية أعضاء المجلس المستقلين والتأكد من عدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- تكون اللجنة مسؤولة بشكل كامل عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالشركة وتقديم المقترحات بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أن يشمل ذلك كل المعاملات المالية بما في ذلك البدلات والمرتبات والمزايا العينية وأسهم التحفيز.
- وفيما يتعلق بأسهم التحفيز، تحرص اللجنة فيها ألا تكون حافزاً على اتخاذ القرارات التي تحقق مصلحة الشركة في الأجل القصير فقط، وإنما يجب أن تكون أيضاً مرتبطة بما يحسن أداء الشركة على المدى الطويل.
- الإهتمام بالوظائف الرقابية بالشركة مثل المراجعة الداخلية والالتزام والتأكد من إثباتهم بشكل يتناسب مع مؤهلاتهم ومدى انجازهم لأهدافهم، وبالشكل الذي لا يؤثر على استقلالياتهم.
- تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات التي تمنحها الشركة لموظفيها ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة الشركة على استقطاب أفضل الكوادر والإحتفاظ بها لضمان تحقيقها لأهدافها.
- تكون اللجنة مسؤولة عن إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يتعلق بالمرتبات والمكافآت بالشركة ويتم مراجعتها بشكل دوري وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي تتعرض له الشركة مع إيضاح الأسس التي اتخذتها اللجنة لعمل تلك السياسات.
- وضع ومتابعة سياسة إسترداد مكافآت وإستحقاقات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وكبار التنفيذيين بالشركة في حال ثبوت قيامهم بأي إنتهاكات أو إختلاسات لمقررات الشركة.

لجنة الإستراتيجيات :

- تتكون اللجنة من ستة أعضاء ومن أهم مسؤولياتها:
- مراجعة الخطة الإستراتيجية الشاملة للشركة.
- تقييم الإستراتيجية العامة للشركة فيما يتعلق بعمليات الاندماج والإستحواذ.
- الاستجابة لأي مبادرات إستراتيجية يحددها مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في أي وقت بما في ذلك الخروج من خطوط الأعمال الحالية والدخول في أعمال جديدة والمشاريع المشتركة والاستحواذات والاستثمارات والأعمال التجارية والأصول وتوسعات الأعمال.
- مساعدة الإدارة في تطوير إستراتيجية الشركة بما في ذلك مراجعة ومناقشة الإتجاه الإستراتيجي والمخاطر المرتبطة بإستراتيجية الشركة.
- مراجعة عملية التطوير والموافقة والتعديل مع الإدارة الإستراتيجية للشركة وخطتها الإستراتيجية.
- متابعة وضع وتنفيذ إستراتيجية إتصال الشركة مع السوق المالية المحلية والخارجية وفتح قنوات اتصال مع المستثمرين ونقل آراء السوق واهتمامات المستثمرين إلى المجلس بشكل مستمر.
- وضع السياسات والإرشادات الإستراتيجية للشركة ومراجعتها بانتظام.
- مساعدة وتوجيه الإدارة العليا في تحديد القضايا الرئيسية والخيارات والتطورات الخارجية والتي تؤثر على إستراتيجية الشركة.
- الإجتماع مع الإدارة بشكل دوري.
- فهم الأهداف الإستراتيجية للشركة وكيف تدعم مهمة الشركة لمراقبة وتقييم وضع الشركة مقابل أهدافها الإستراتيجية.



البيئة الرقابية :

نظام الرقابة الداخلية:-

إن مجلس الإدارة مسئول وبشكل كامل عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة، حيث تم إنشاء سياسات خاصة ، وإجراءات وإرشادات وضوابط تشمل كافة عمليات الشركة ووضع حدود فاصلة للمسئولية والأداء لمراقبة العمليات وتطبيق الصلاحيات وعمليات التفويض لتنفيذ العمليات اليومية . كما يتم وضع سياسات واضحة للتحقق من الفصل بين المهام علاوة على تعزيز وجود الرقابة الثنائية في جميع العمليات . إن مسئولية تطبيق نظام رقابة فعال على مستوى الشركة هي مسئولية مباشرة لكل موظف داخل الشركة ، وتعمل الأدوات الرقابية الداخلية القائمة والمطبقة على توفير التأكيد المطمئن لسلامة وصحة البيانات المالية وحفظ وضمان الأصول.

وتقوم لجنة المراجعة والحوكمة في هذا الصدد وبالنسبة عن مجلس الإدارة بمراجعة دورية لإطار الرقابة الداخلية وتقييم النظم الداخلية من خلال أعمال التقييم التي يقوم بها قطاع المراجعة الداخلية بالإضافة إلى عمليات المراجعة التي يقوم بها مراقب الحسابات الخارجي. وبناءاً على الملاحظات والتوصيات والنصائح المقدمة من لجنة المراجعة والحوكمة يتأكد المجلس من توفر العناصر الفاعلة للرقابة الداخلية الصحيحة بالشركة، حيث تعزز إدارة المراجعة الداخلية إرساء دعائم هذا النظام وذلك من خلال مايلي:

إدارة المراجعة الداخلية

لدى شركه إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية قطاع مستقل باليات عمل واضحة ودور مصمم خصيصاً لإضافة المزيد من القيمة إلى عمليات الشركة والارتقاء بأدائها ، وتقع على عاتق إدارة المراجعة الداخلية للشركة مسئولية تحديد وإعداد التقارير حول الخلل أو الضعف في أنظمة وعمليات الشركة بهدف تعزيز الرقابة وتقليل المخاطر في أنشطتها ؛ حيث تقوم الإدارة بالتنسيق على أنظمة وعمليات الرقابة الداخلية من خلال تغطية متخصصة للتحقق من تقييم المخاطر والتحقق من كفاءة وفعالية الإجراءات المستخدمة والالتزام بقواعد وآليات الرقابة الموضوعية من قبل الإدارة ، والتأكد من الالتزام بكافة الأنظمة واللوائح والإجراءات الداخلية ، وصحة ومصادقية المعلومات التي يتم توفيرها للإدارة ، كما يقوم قطاع المراجعة الداخلية برفع التقارير إلى مجلس الإدارة بشكل مباشر من خلال لجنة المراجعة والحوكمة. ومن أهم مسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية الآتي :

- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية بما في ذلك النظام المحاسبي للتحقق من سلامتها وملاءمتها وتحديد أوجه القصور فيها إن وجدت، واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لعلاجها بما يكفل حماية أموال المجموعة وممتلكاتها من الاختلاس أو الضياع أو التلاعب ونحو ذلك.
- التأكد من التزام المجموعة بالأنظمة واللوائح والتعليمات والتحقق من كفايتها وملاءمتها.
- تقييم مدى كفاية الخطة التنظيمية المجموعة من حيث وضوح السلطات والمسؤوليات وفصل الاختصاصات المتعارضة وغير ذلك من الجوانب التنظيمية (العمل المؤسسي).
- تقييم مستوى انجاز المجموعة لأهدافها الموضوعية وتحليل أسباب الاختلاف إن وجد.
- تحديد مواطن سوء استخدام المجموعة لمواردها المادية والبشرية، وتقديم ما يمكن الجهة من معالجتها وتلافيتها مستقبلاً.
- فحص المستندات الخاصة بالمصروفات والإيرادات بعد إتمامها للتأكد من كونها صحيحة ونظامية.
- فحص السجلات المحاسبية للتأكد من انتظام القيد وصحتها وسلامة التوجيه المحاسبي.
- مراجعة العقود والاتفاقيات المبرمة التي تكون أي من شركات المجموعة طرفاً فيها للتأكد من مدى التقيد بها.
- مراجعة أعمال الصناديق وفحص دفاتها وسجلاتها ومستنداتها والتحقق من أن الجرد قد تم وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة.
- مراجعة التقارير المالية والحسابات الختامية التي تعدها المجموعة والتأكد من دقتها ومدى موافقتها للأنظمة واللوائح والتعليمات والسياسات التي تطبقها الجهة.
- تقديم المشورة عند بحث مشروع الموازنة التقديرية المجموعة.
- القيام بحملات تفتيشية على مختلف وحدات المجموعة والإدارات التابعة له.
- قيام الإدارة بالأعمال التي يكلفها بها المسؤول الأول في المجموعة وذلك في مجال اختصاصاتها المشار إليها في هذه اللائحة.
- مراقبة سير العمل في المجموعة والوحدات التابعة له ، للتأكد من مطابقته للأنظمة واللوائح والإجراءات المتبعة.
- تلقي البلاغات وفحص الشكاوى المتعلقة بالمخالفات الإدارية والمالية وغيرها من المخالفات، وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها.
- تنظيم وحفظ الملفات والمعلومات الخاصة بأعمال المتابعة في المجموعة بأسلوب يساعد على استخراجها ببسر وسهولة.
- العمل على تنمية وتقوية مفهوم الرقابة الذاتية لدى موظفي المجموعة.

دو ج

إدارة الالتزام :

- تركز الإدارة بشكل أساسي على الامتثال للأنظمة واللوائح ذات العلاقة بأعمال شركات المجموعة ومع تزايد تطور الأعمال وتوسعها، أصبح من الضروري أن تتجاوز إدارات الالتزام مجرد الامتثال القانوني لتشمل الامتثال الأخلاقي والسلوك المهني من خلال تبني مفهوم الامتثال المؤسسي الذي يتشكل من مجموعة من العناصر و من أهم مسؤوليات إدارة الالتزام الآتي:
- التحقق من إقرار سياسات وإجراءات وأنظمة العمل، وكذلك وجود أدوات وأجهزة رقابية فعالة ومتطورة.
 - التحقق من تطابق هذه السياسات مع القوانين المحلية والقرارات الدولية والتعليمات الرقابية السارية.
 - العمل على متابعة ومراقبة التزام المجموعة (بكافة وحداته وجميع العاملين فيه) بتطبيق تلك السياسات.

إدارة المخاطر :

- إدارة المخاطر ب المجموعة دورها قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها و تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها. و دورها هو تقييم النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المجموعة ومن أهم مسؤوليات إدارة المخاطر الآتي :
- تساعد على زيادة احتمالية تحقيق أهداف المجموعة التنظيمية بدلاً من مجرد تجميع قائمة بالمشكلات المحتملة.
 - تساعد إدارة المخاطر بشكل صحيح على تمكين استمرارية الأعمال.
 - تدرس المبادئ والإجراءات التي تساعد المنظمة على إدارة المخاطر المتوقعة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها بنجاح.

إدارة الحوكمة :

تهدف إدارة الحوكمة بالشركة إلى المساعدة على توطيد وإرساء مبادئ الحوكمة ومتابعة تطبيقها وزيادة فاعليتها ومن أهم مسؤوليات إدارة الحوكمة الآتي :

- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين.
- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالشركة.
- مراقبة مدى التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وتنفيذ الخطط الاستراتيجية للشركة.

مراقب الحسابات :

عينت الشركة السيد الأستاذ/ محمد طارق مصطفى ناجي الشريك بمكتب KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ - كان أول تعيين لسيادته - وهو ممن تنطبق فيهم كافة الشروط المنصوص عليها ومن المقيدين في السجل الخاص بمراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية ،وتعمل إدارة الشركة عن طريق لجنة المراجعة والحوكمة على توفير استقلالية كاملة له وكما تقوم اللجنة بمناقشة تقرير مراقب الحسابات وإصدار توصياتها بشأنه ولم يكن هناك أى خلاف بوجهات النظر خلال العام المنقضى .

تقوم الجمعية العامة بناءاً على ترشيح من مجلس الادارة وبعد توصية لجنة المراجعة بتعيين مراقب الحسابات. كما تأكد الشركة على عدم جواز انعقاد مجلس الادارة مع مراقب حسابات الشركة لاداء اية اعمال اضافية غير مرتبطة بعمله كمراقب حساباتها بشكل مباشر او غير مباشر ، الا بعد اخذ موافقة لجنة المراجعة، وبشرط الا يكون هذا العمل الاضافي من الاعمال المحظور على مراقب الحسابات القيام بها. ويجب ان تتناسب اتعاب اداء الاعمال الاضافية مع طبيعة وحجم الاعمال المطلوبة.

دوج

الإفصاح والشفافية :

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي:-

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وكذا الأحداث الجوهرية بما لا يؤثر على وضع الشركة في الأسواق التي تعمل بها وإبلاغ البورصة المصرية بتلك المعلومات ونشره بالشاشات الخاصة بالبورصة المصرية وكذلك نشرها على الموقع الإلكتروني للشركة ، كذلك يتم الإفصاح عن المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة علماً بأن الشركة لم يفرض عليها أي مخالفات أو أحكام خلال العام .

علاقات المستثمرين

الشركة لديها إدارة لعلاقات المستثمرين وهي حلقة الوصل بين إدارتها والمساهمين والمستثمرين والمحللين ويرأسها مدير ذو مهارة وكفاءة عالية وهو السيد الدكتور/ أحمد محمد السيد، ويقع ضمن أبرز مهام إدارة علاقات المستثمرين الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحيتها فضلاً عن توفير الإفصاح والشفافية اللازمين بما يحقق أثراً إيجابياً على تحقيق السيولة وخفض تكلفة التمويل على المدى الطويل، كما أن علاقات المستثمرين تمكن مجلس الإدارة من فهم أسباب أداء أسهم الشركة وانعكاس ذلك الأداء على قيمتها العادلة طبقاً لما توفره الشركة من معلومات عن أدائها وإمكاناتها ومستقبلها ومدى التزام الشركة بقواعد الإفصاح والشفافية والتواصل مع المستثمرين ومدى وضوح رؤيتهم وتقييم سوق الاستثمار لها . وفيما يلي أبرز مايقوم به مسئول علاقات المستثمرين :

- وضع إستراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الإستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة.
- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة واعتمادها من مجلس الإدارة.
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحيتها.
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وممثلي الإعلام وتوفير المعلومات للحد من الشائعات والمفاجآت التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار وأحجام التداول.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي.
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.
- تنظيم الحملات الترويجية والفعاليات عن الشركة طبقاً للخطة المعدة لذلك مسبقاً، وتسهيل زيارات المستثمرين لمواقع الشركة المختلفة.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني للشركة ومواقع التواصل الاجتماعي والتقارير الصحفية، والاشتراك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.



أدوات الإفصاح :

التقرير السنوى

تصدر الشركة تقريراً سنوياً يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين وأصحاب المصالح الآخرين ويشمل هذا التقرير الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية ومتهدف الشركة إلى تحقيقه خلال السنة القادمة، ويحتوى التقرير السنوى على ما يلى :

- كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- رؤية وأهداف الشركة.
- تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها.
- الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة .
- تحليل السوق الذى تعمل به الشركة.
- مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية.
- تحليل المركز المالى للشركة.
- تقرير عن الحوكمة.
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.
- تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالى للشركة .
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة .

تقرير مجلس الإدارة

تصدر الشركة سنوياً تقريراً لمجلس الإدارة وذلك إعمالاً لأحكام قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولانحته التنفيذية للعرض على المساهمين والجهات الرقابية ويتضمن :

- مناقشة النتائج المالية والموضوعات الجوهرية .
- التغييرات الرئيسية فى هيكل الشركة الإداري.
- تشكيل مجلس الإدارة وعدد مرات انعقادها.
- متوسط عدد العاملين بالشركة.
- تقرير عن مدى التزام الشركة بحوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية والبيئية.

تقرير الإفصاح

تصدر الشركة تقارير الإفصاح بشكل منتظم ومتناسق مع التعليمات الرقابية و تتضمن الآتي :

- بيانات الاتصال بالشركة .
- مسنول علاقات المستثمرين وبيانات الإتصال به .
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون 5 % فاكتر من أسهم الشركة .
- هيكل المساهمين الاجمالى موضحا به الاسهم حرة التداول.
- تفاصيل اسهم الخزينة لدى الشركة.
- التغييرات فى مجلس إدارة الشركة وآخر تشكيل للمجلس .
- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.

رابع

الموقع الإلكتروني

الشركة لديها موقع إلكتروني على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، ويتم تحديثه بالمعلومات المنشورة بشكل مستمر وإتاحة إمكانية للتواصل مع الشركة بسهولة مع الإلتزام بمتابعة الرد على الرسائل والاستفسارات التي تتلقاها الشركة من خلاله، كما يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة مايلي :

- نبذة عن الشركة ورؤيتها ورسالتها واستراتيجيتها .
- تشكيل مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا.
- معلومات عن نشاط الشركة ومنتجاتها ونطاق عملها .
- التقارير السنوية للشركة .
- القوائم المالية ونتائج الأعمال الدورية والسنوية .
- صفحة علاقات المستثمرين وكيفية الإتصال بها .

المواثيق والسياسات :

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يتوافر لدى الشركة ميثاق الأخلاق والسلوك المهني والتي تهدف إلى وضع قواعد أخلاقية وسلوكية احترافية يلتزم بها جميع موظفي الشركة وتهدف أيضا إلى توضيح المخالفات التي يجب على الموظفين تجنبها، وإدارة الموارد البشرية هي المسؤولة عن وضع هذه السياسة ومتابعة تطبيقها كما أنه يتم مراجعتها كل فترة والرقابة على تنفيذها من خلال قطاع المراجعة الداخلية داخل الشركة وذلك للتأكد من مدى توافق محتواها مع بيئة العمل وأى مستجدات أو تغييرات تتطلب تعديل السياسة .

سياسة تتابع السلطة

تهدف إلى التأكد من توافر الخبرات المطلوبة للمناصب الرئيسية والمؤثرة ، وتلبية متطلبات التوسع في الأعمال المستقبلية إن وجدت ، والترقى وتشجيع التطوير المهني للموظفين عن طريق تحديد قائمة بالموظفين المرشحين لشغل المناصب المحورية التي قد تؤثر على استمرارية الأعمال بالشركة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تتوافر لدى الشركة سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتي تهدف إلى تشجيع العاملين بالشركة للإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية ، حيث تنتج تلك السياسة لجميع العاملين ، أو مقدمي الخدمات فرصة الإبلاغ عن المخالفات بشكل سري مع ضمان الحماية الكاملة من التعرض للفصل أو التأثير سلبياً بأي شكل من الأشكال ، وتلتزم تلك السياسة بإجراء التحقيق الفوري في كافة البلاغات المقدمة واتخاذ الإجراءات المناسبة إذا ما ثبت صحة البلاغ .

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

تتوافر لدى شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية سياسة تداول الداخليين والتي تهدف إلى التحكم بعمليات الداخليين على أسهم الشركة وضمان عدم استغلال المعلومات الداخلية في تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة ، حيث تتضمن السياسة العديد من الضوابط ومنها الحصول على موافقة عدد من الإدارات بالشركة قبل التداول والفترة المغلقة التي لايسمح فيها بتداول الداخليين ، بالإضافة إلى ذلك يلتزم جميع موظفي وأعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن عضويتهم في مجالس إدارات الشركات الأخرى .

المسؤولية المجتمعية للمؤسسة:

تعبر الشركة عن مسؤوليتها تجاه تأثير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع والتي تنعكس في سلوك خلقي من خلال التنمية المستدامة، بما فيها الصحة ورفاهية الموظفين والأخذ بعين الاعتبار احترام القوانين الوطنية و مراعاة المعايير الدولية وجعلها ضمن ثقافة المنظمة وعلاقاتها، وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة وخلال عام 2024 استمرت المجموعة في العمل على تطوير وتحسين حياة العاملين سواء على الجانب المهني او الشخصي



الإستدامة:

تهدف مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية إحداث تأثير هادف على المجتمعات التي نخدّمها من أجل دعم استدامة البيئات التي تعمل فيها من خلال الالتزام برؤية مصر 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).

منهجنا نحو الاستدامة

بصفته رائداً في التحول الرقمي وعامل تمكين للشمول المالي، تترك مجموعة "إي فاينانس" دورها الحاسم في دعم أجندة التنمية والاستدامة في مصر "رؤية مصر 2030"، وتهدف المجموعة أيضاً إلى تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية من خلال ممارسات الأعمال العادلة والواعية والمستدامة التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

نظراً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة، سرعان ما أصبحت الاستدامة محور الاهتمام عبر جداول الأعمال العالمية وأطر السياسات الاقتصادية لضمان الازدهار طويل الأجل للدول والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأنه لكي تزدهر أي شركة، يجب أن تعمل بغرض إحداث تأثير هادف لا يفيد الموظفين والمستثمرين فحسب، بل يفيد أيضاً البيئة والمجتمعات التي تخدمها، وفي هذا الصدد تترك مجموعة "إي فاينانس" أهمية تنفيذ الاستراتيجيات القائمة على مبادئ واعية بيئياً واجتماعياً لضمان أن كل مشروع تقوم به المجموعة يمهد الطريق لمستقبل أكثر استدامة.

على مر السنين، أدرجت "إي فاينانس" عناصر الاستدامة الرئيسية في استراتيجيتها، مما ساعد في توجيه نمو المجموعة حيث وصلت تطوير اللبّات الأساسية للاقتصاد الرقمي المالي في مصر، كما قامت المجموعة بموائمة استراتيجياتها التشغيلية مع معايير الاستدامة المعترف بها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ونظراً لمكانتها الراسخة كرائد للشمول المالي والتحول الرقمي، فإن "إي فاينانس" في مكانة جيدة لمواصلة دعم وتنفيذ رؤية مصر 2030.

تفخر المجموعة بالتأثير الإيجابي الذي أحدثته على المجتمعات التي خدمتها على مر السنين، وهي ملتزمة بنقل هذه النجاحات إلى أصحاب المصلحة في المستقبل، ولذلك تلتزم "إي فاينانس" بإدراج قسمًا مخصصًا للاستدامة في تقريرها السنوي لتبليط الضوء على جهود المجموعة حتى الآن في تمكين المجتمعات وتنفيذ مبادرات الاستدامة، تلتزم المجموعة بتوسيع مبادئ إطار العمل البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) وتنفيذ المزيد من أدوات وسياسات المراقبة والتنفيذ، والتي ستعزز في نهاية المطاف استراتيجية الاستدامة الخاصة بها بالإضافة إلى قدراتها الشاملة على خلق تأثير هادف وطويل الأجل.

الأثر الاجتماعي

تتبنى استراتيجية إي فاينانس للاستدامة المجتمعية مفهوم التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، كإطار عام يهدف إلى تحسين جودة الحياة، ويرتكز على أربع محاور رئيسية:

- بنية أساسية تحتية
- تعليم
- تمكين إقتصادي وتمكين المرأة
- صحة

بنية أساسية تحتية

قامت مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية بدعم مبادرة "سكن كريم" من خلال تطوير وتأهيل قرية الخرطوم - مركز بدر - البحيرة، برفع كفاءة أكثر من 15 منزل لضمان سكن كريم وتحسين جودة الحياة للمواطنين. تم افتتاح قرية الخرطوم بمحافظة البحيرة في شهر 12 من عام 2024 بعد إعادة تطويرها وشملت مبادرات التطوير رفع كفاءة المنازل المتضررة، وتوزيع مواد غذائية وبطاطين الشتاء ضمن مبادرة "صناع الدفا"، وتقديم خدمات طبية من خلال مبادرة "عنيك في عنيك".

قامت مجموعة إي فاينانس في خلال الثلاث سنوات الماضية بمبادرات تطوير داخل ثلاث قرى شملت قرية الفارسية بمحافظة الأقصر، قرية الصفح بمحافظة الفيوم و قرية الخرطوم - مركز بدر - البحيرة، برفع كفاءة أكثر من 100 منزل وتوطير لمستوى المعيشة داخل القرى بشكل عام من خلال تقديم الخدمات الطبية.

تعليم

قامت مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي ومؤسسة صناع الخير للتنمية في عام 2022 بدعم مبادرة " تكافؤ " بتمويل منح كلية لعدادات المصروفات عن 200 طالب على مدار 4 سنوات بإستثمار يصل إلى 8 مليون جنيه لطالب الأسر الأولى بالرعاية للدراسة بالجامعات التكنولوجية وقامت المجموعة في عام 2024 بتنفيذ المرحلة الثالثة من تمويل المنح الدراسية الكاملة والجزئية لتغطية الرسوم الدراسية لنسبة من الملحقين بالجامعات ومساعدة أولئك الذين لا يستطيعون مواصلة تعليمهم وذلك في جامعات (أسبوط - بني سويف - جامعة الدلتا - جامعة القاهرة الجديدة - جامعة مصر التكنولوجية - جامعة أكتوبر - جامعة برج العرب - جامعة سمنود - الكلية المصرية الألمانية)



تمكين إقتصادي وتمكين مرأة

قامت المجموعة في عام 2023 بالإستثمار في تجهيز مركز إستدامة بمحافظة الفيوم واختيار عدد 6 حرف لتنفيذها والتدريب عليها لتأهيل السيدات بالقرية والقرى المجاورة على اكتساب الخبرات لمساعدتهم على توفير العمل ومصادر الرزق المختلفة من خلال تعلم حرف جديدة

وفي 2024 قامت المجموعة بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية بتدريب إجمال 120 سيدة داخل المركز

- الورش التدريبية : لقد تم تنفيذ جميع الورش المخطط تنفيذها في مواعيدها المحددة وبالأعداد المخطط لها ، وكانت نسبة التسرب من المتدربات خلال جميع الورش التدريبية حتى الآن لا تتخطى ٥٪ ، كما نجحت جميع الورش من حيث محتواها ومخرجاتها بشكل كبير .
- المخرجات بالنسبة لنا في مراكز استدامة تنقسم لشقين :
 - الشق الأول وهو العنصر البشري : كانت الأعداد في كل ورشة ١٥ مستفيدة كما هو مطلوب مع وجود ٥ مستفيدات احتياطي في حالات التسرب ، وهذا ما تم تنفيذه بالفعل في جميع الورش التي تم تنفيذها .
 - الشق الثاني وهو عنصر المخرجات : كان من المقرر تنفيذ ١٥ منتج خلال الورشة بشكل نهائي ، بحيث يكون المنتج بمثابة مشروع تخرج ، وقد نجحت السيدات في بعض الورش في إنتاج ٤٥ منتج أي بمعدل ثلاث منتجات لكل سيدة .

قامت المجموعة أيضاً في تطوير مراكز الإستدامة الثابتة لمراكز متنقلة لإستهداف أكبر عدد من سيدات القرى وتم اطلاق أول مراكز الإستدامة المتنقلة لتدريب السيدات الريفيات و توفير مصدر دخل لهم متزامنا مع اليوم العالمي للمرأة الريفية في إحتفالية بحضور الدكتورة مايا مرسى، وزيرة التضامن الإجتماعي.

المركز المتنقل

هو مشروع لإحياء الحرف اليدوية في الأماكن الأكثر احتياجا لتمكين المرأة الريفية من خلال رحلات اتوبيس الابتكار في جميع محافظات الجمهورية وتوزيع بوكسات الخامات والدخول على المنصة التعليمية وتنفيذ المنتجات.

يخدم المشروع السيدات في جميع انحاء الجمهورية يعزز فكرة التنمية المستدامة ويعتمد على

- مركز متنقل
- منصة تعليمية رقمية
- خامات وأدوات للتعليم

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم فرض أي غرامة من قبل أي جهة رقابية خلال عام 2024 على الشركة كنتيجة لإلتزام الشركة بتطبيق المتطلبات القانونية والرقابية.



إبراهيم علي بهاء الدين سرحان

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

